رؤية الدكتور حمزة المليباري لتصحيح الأحاديث وتحسينها عند ابن الصلاح "دراسة نقدية"

د. شاكر ذيب فياض الخوالدة*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٩/٧/٥م تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٩/١٢/١٣م

ملخص

لمّا صنّف ابن الصلاح كتابه (علوم الحديث)، كان له اجتهاد خاصّ في تصحيح الحديث وتحسينه، فهمه العلماء بأنّه يمنع من التصحيح والتحسين، لكن ذهب حمزة المليباري في هذا الزمن، إلى أنّ ابن الصلاح لم يمنع من التصحيح والتحسين مطلقاً، وإنّما منع من تصحيح أحاديث وردت في كتبٍ خاصّة فقط، وهي الكتب التي أُلّفت في زمنه. وترتّب على هذا الخلاف في الفهم، أن نسب المليباري إلى العلماء السابقين، أنّهم حمّلوا كلامه ما لم يحتمل. فرأى كاتب هذا البحث أن يتحقّق من الأمر، ويحرّر المسألة تحريراً علمياً، فنظر في أدلّة المليباري، وفيما يمكن اعتباره أدلّةً للعلماء من أقوال ابن الصلاح، فوجد أنّ الصواب مع ما ذهب إليه العلماء السابقون. وكان ردّ الباحث على المليباري في خمس نقاط. بينما كانت أقوال ابن الصلاح ذات العلاقة، تتمثّل في مسلكين.

Abstract

When Ibn Al-Salah classified his book "Al-Hadith Sciences", he had his own "Ijtihad" in the Hadith correction and approving "*Tahsein*". The scholars understood that he forbids the correction, but Hamzah Al-Melibary in this age said that Ibn Al-Salah does not forbid the correction totally, but he forbid the correction of Hadith which was mentioned in special books only in his era. It resulted from this difference in understanding that Al-Melibary ascribed to prior scholars who misunderstood his words. The researcher considered to verify the matter and edit it scientifically, so he examined the evidences of Al-Melibary and what is regarded the scholars' evidences from Ibn Al-Salah talks and found the propriety is with what the earlier scholars said. The researcher's reply to Al-Melibary was in five points while the talks of Ibn Al-Salah were in two.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فقد كتب ابن الصلاح كتابه "علوم الحديث"، فتلقّاه العلماء بالقبول والرضا، وجعله أغلبهم محوراً لمؤلفاتهم في فنّ مصطلح الحديث، فهي إمّا شرح له أو اختصار، أو شرح للاختصار، ومنهم من نظمه شعراً، ومنهم من نكّت عليه نكتاً، وهناك من اعترض على مسائل فيه، وهناك من دافع عنه وانتصر له.

وقد اجتهد ابن الصلاح في مسألة، خالفه جميع من جاء بعده من العلماء والباحثين، وغلّطوه فيها. وهي مسألة منعه من تصحيح وتحسين الأحاديث في زمنه، فكانوا ما بين رادٍّ عليه بالقول تصريحاً، أو بممارسة التصحيحَ والتحسينَ عملاً.

غير جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)(١)، فإنّه ذهب إلى التوفيق بين قول ابن الصلاح وأقوال العلماء اللاحقين، بأنّ ابن الصلاح لا يمنع من الحكم على الأحاديث بالصحيح لغيره، وإنّما منع من الحكم عليها بالصحيح لذاته. وذلك في رسالة مطبوعة بعنوان "التنقيح لمسألة التصحيح".

وغير الدكتور حمزة المليباري في هذا الزمن، حيث كتب بحثاً عنوانه "تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح: دراسة نقديّة"، انتهى فيه إلى أنّ ابن الصلاح

* أستاذ مشارك، كلية العلوم التربوية، جامعة الحسين بن طلال.

لم يقل بما فهمه العلماء عنه وغلّطوه فيه. وأنّه لم يمنع من التصحيح مطلقاً، وإنّما منع من تصحيح الأحاديث الواردة في مؤلّفات محدودة مخصوصةٍ، والعلماء بعده حمّلــوا كلامه ما لم يحتمل، وقلّد بعضهم بعضـــاً في فهم كلامه.

ويثير بحث المليباري عدداً من الأسئلة:

من أين فهم العلماء ما فهموه عن ابن الصـــلاح؟ وما هي أقواله التي استندوا عليها: هل هي جملة واحدة عابرة، قالها ابن الصلاح ومرّ عليها مرور الكرام، فتلقّفها العلماء وتتابعوا على تغليطه؟ أم إنّها مجموعة أقوال اعتبرهـــا العلماء منهجاً جديداً دعا إليه ابن الصلاح، وهو في نظرهم منهج خاطئ، لذا كانت ردودهم عليه متوالية، ورفضهم له متكرراً؟

وهل هذه الأقوال واضحة لا تتطلب شرحاً وتوضيحاً؟ أم إنّها غامضة يشق فهمها ويصعب استيعابها، فكانت محتاجةً للشرح والبيان؟ ومن ثمّ انطلق العلماء الأوائل بعد ابن الصلاح في التفصيل والتفسير، وقلّدهم من بعدهم إلى زماننا هذا؟

ثمّ هل جمع المليباري أقوال ابن الصلاح كلّها في صعيدٍ واحدٍ، وخاصّة تلك التي اعتمد عليها العلماء؟ وهل ردّ عليها باعتبارها مخالفة لما ذهب إليه؟ أو هل حاول أن يوفّق بينها وبين ما استند هو إليه من الأدلة والبراهين، من أقوال ابن الصلاح وإشاراته؟ أم إنّه غفل عنها وأهملها فلم يذكرها؟ فإن فعل ذلك، فقد استقامت فكرته، وسلم بحثه، وكانت الطمأنينـــة على النتيجة التي توصل إليها.

ولأجل الإجابة عن هذه الأسئلة، رأيت أن أكتب في هذه المسألة، مجتهداً في تجلية الحقيقة، وبيان وجه الصواب، كائناً مع من كان، وذلك بالنظر في استدلالات المليباري، وبجمع أقوال ابن الصلاح التي يمكن أن تدلّ بوضوحٍ على مراده.

ثمّ كتب عبد الرزاق الشايجي بحثه "مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة في علوم الحديـــث"، فكان قوله موافقاً لما ذهب إليه العلماء السابقون، وهو وإن خالف المليباري عملياً، إلاّ أنّه لم يتعرض للردّ عليه. وقد سجّل على ابن الصلاح مناقضة نفسه بنفسه، حين حكم بالصحّة والحسن، مع منعه من التصحيح والتحسين. وسأردّ على الشايجي في بحثٍ مستقل –إن شاء الله-، غير أنّي ذكرته هنا، كدراسة سابقة- لأبيّن أنّه لم يردّ على المليباري بعد اطلاعه على كلامه، ومخالفته له.

وبعد الدراسة وإمعان النظر في جميع الأقوال المتعلقة بالموضوع، وجدت أنّ الصواب في فهم كلام ابن الصلاح، هو ما ذهب إليه العلماء الأوائـــل، وأنّ المليبـــاري –على طول نفسه في البحث- أخطأ في تغليطه العلماء.

وقد رأيت تسمية هذا البحث:

"رؤية الدكتور حمزة المليباري لتصحيح الأحاديث وتحسينها عند ابن الصلاح: دراسة نقديّة".

وقد سلكت في كتابته، أن قسمت العمل فيـــه إلى ثلاثة مباحث:

أولها: النظر في أقوال المليباري وأدلّته، والنتائج التي توصّل إليها.

ثانيها: مناقشة المليباري في أقواله وأدلّته.

ثالثها: جمع أقوال ابن الصلاح، وما يمكن أن يساعد في بيان وجه الصواب في هذه المسألة.

المبحث الأول

أقوال المليباري والنتيجة التـي توصل إليها

بحث المليباري مسألة التصحيح عند ابن الصلاح، وتوصّل إلى أنّ جميـــع العلماء الذين جاؤوا بعد ابن الصلاح، فهموا كلامه على غير الوجه الصحيح، وحمّلوا كلامه ما لم يحتمل، حيث فسّروه بأنّه يمنع من تصحيح جميع أنواع الأحاديث. والصواب أنّه لم يمنع من تصحيح جميع أنواع الأحاديث، بل منع من تصحيح أحاديث تـــروى بكيفيّة مخصوصة، وهي الأحاديث الـــواردة في الكتب التي أُلِّفت في عصره، وهي كتب الأجـــزاء

والمشيخات والفهارس والبرامج ونحوها؛ لأنّ جميع أسانيد الأحاديث في هذه الكتب، لا تخلو من خلل يؤدّي إلى ضعفها.

وقد سلك المليباري لإثبات ذلك، أن قام باستعراض المسيرة التاريخية للسنّة النبويّة، فذكر أنّها مرّت حتى زمن ابن الصلاح بمرحلتين، هما: مرحلة الرواية، (وسمّاها المليباري: المرحلة الأولى). والمرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد الرواية. وقد أطال المليباري النَفَس في الكلام على هاتين المرحلتين. وخلاصة أقواله: أنّ النقّاد في القرون الأولى، كانت لهم شروط دقيقة في كيفيّة رواية الأحاديث[٢]، وفي الرواة أنفسهم، وطرائق تلقّيهم الأحاديث، بخلاف الرواة في المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد الرواية)، وهي التي امتدّت إلى زمن ابن الصلاح، حيث لم يراعوا تلك الشروط، ولم يكترثوا بكيفيّة التلقّي، فوقع الخلل في جميع أسانيد تلك المرحلة، فكلّ حديثٍ يروى في تلك المرحلة الثانية، فإنّه يروى بتلك الأسانيد التي لا تخلو من الخلل.

وكان من بيانه لوقوع الخلل في المرحلة الثانية، أنّه ضرب المثل بثلاثة أحاديث طويلة الأسانيد، امتدّت أسانيدها من زمن النبيّ ﷺ، إلى زمن ابن الصلاح. أي إنّها شملت مرحلتي الرواية. درسها المليباري ووضّح وجه الخلل فيها، وبيّن أنّه ناتج عن تهاون رواة المرحلة الثانية في شروط الرواية الصحيحة، وعدم التزامهم بالشروط التي كان عليها الرواة في المرحلة الأولى. ثمّ إنّــه قاس على هذه الأحاديث الضعيفة الثلاثة، جميعَ أسانيد الأحاديث الواردة في الأجزاء المؤلّفة في زمن ابن الصلاح، ثمّ إنّه عمّم هذا الحكم وهذه النتيجة، على كلِّ الأحاديث الواردة في جميع كتب المشيخات والأثبات والفهارس والبرامج، وغيرها من المؤلّفات التي انتشر وجودها في زمن ابن الصلاح.

إذن، جميع أسانيد المرحلة الثانية لم تسلـم من الخلل، والأحاديث التي دُوِّنت في الأجزاء المصنّفة في زمن ابن الصلاح، لا بدّ أن تمرّ بهذه المرحلة، ولا بدّ أن يدخلها الخلل، ويكون الحكم عليها بالصحّة أمراً متعذّراً.

أمّا الأحاديث الواردة في جميع الكتب المؤلّفة في مرحلة الرواية الأولى، فلم يمنع ابن الصلاح من النظر فيها، ومن الاجتهاد في الحكم عليها.

وفيما يأتي جملٌ من أقواله، تبيّن ما ذكرته عنه:

قال المليباري[٣]: (... وعليه، فقد أصبح واضحاً مغزى قول ابن الصلاح: "تعذر في هذه الأعصار الاستقـلال بإدراك الصحيـح بمجرد اعتبار الأسانيد"؛ لأنّ أسانيد الأحاديث التي تمر بالمرحلتين جميعاً، لا يسلم الجزء الذي يمر بالمرحلة الثانية منها من خلل قادح في الصِّحَّة، وذلك ناتج عن التساهل في مراعاة شروطها الضَّروريَّة في حـقّ الرواة المتأخِّرين كما سبق توضيحه آنفـاً، فالتَّصحيح بالاعتماد على سندها إذن أمرٌ متعذرٌ).

وقال[٤] في توضيح معنى "الأجزاء" الواردة في كلام ابن الصلاح: (الأجزاء وإن كانت تطلق على جميع المصنفات التي تعالج مسائل جزئية، إلاّ أنّ التي تعرَّض لها ابن الصلاح وخصّصها بمسألة التصحيح، لا يقصد بها جميع المصادر الحديثيّة، **وإنّما يراد بها هنا تصانيف المتأخرين التي يجمعون فيها بعض الأحاديث التي سمعوها بأسانيد عالية).**

ثمّ قال عقب ذلك مباشرة في توضيح معنى "وغيرها" الواردة أيضاً في كلام ابن الصلاح: (**والمقصود بغيرها في كلام ابن الصلاح ما هو على شاكلة الأجـزاء من مشيخات وأثبات وفهارس وبرامج وغيرها من التأليفات، التي يورد فيها المتأخِّرون الأحاديث بأسانيدهم العالية والطويلة،** حسب مناسبات تراجم الشيوخ الذين تلقوها منهم وغيرهم. ومن هنا يظهر وجه تخصيـص ابن الصلاح الأجزاءَ بالذكر في مستهل كلامه، رغم شهرة المسانيد والسنن، وكثرة تداولها لديهم).

وقال[٥]: (ابن الصلاح لم يقصد بكلامه التعميم والشمولية، وإنّما ارتبط كلامه بالجزء الأول من أسانيد الحديث الذي يمر بالمرحلة الثانية).

ثمّ قال المليباري[٦] مؤكِّداً ما تقدّم: (وأمّا الأحاديث التي تضمّنتها بطون الدواوين المشهورة في مرحلة الرواية، والتي لم يسبق تصحيحُها ولا تضعيفها من قِبل الناقدين المتقدّمين، فإنّ ابن الصلاح لم يتعرّض لها هنا، كما هو الظاهر من سياق نصوصه. حيث إنّ طبيعة الأدلّة والبراهين التي ساقها لتدعيم دعواه، وتخصيصه الأجزاء بالذِّكر في مستهلِّ كلامه، رغم شهرة دواوين السُّنَّة، وكثرة تداولها بينهم، كلّ ذلك دليلٌ على أنّه لم يقصد بقوله السابق، إلاّ الأجزاء والمشيخات ونحوها من المؤلفات التي اشتهرت في عصره، دون سواها من السُّنن والمسانيد وغيرها).

وقال[٧]: (رغم كلّ هذا فقد حمّل النووي وغيره من العلماء، -وكثيرٌ ما هم-، ما ذكره ابن الصلاح، على إطلاق المنع من التصحيح على جميع أنواع الأحاديث، ممّا أفضى بهم إلى الاعتراض عليه، ورفض العمل بمقتضى رأيه، غير أنّ المتتبّع لكلام هذا الإمام، ... يجد نفسه مضطرّاً إلى تصحيح رأي ابن الصلاح، ورفض الاعتراض عليه جملةً وتفصيلاً).

ثمّ إنّ المليباري[٨] دعم هذا التحليل، بجُملَتين وردتا في كتاب ابن الصلاح:

أولاهما: قول ابن الصلاح[٩]: (وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث). أوردها في مبحث الحديث الحسن، بعد ضبطه نوعيّة الحديث الضعيف الذي يرتقي إلى الحسن، بوروده من غير وجه.

وثانيتهما: قوله في مبحث الحديث الشاذّ[١٠]: (إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما ينفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. فإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنّما هو أمرٌ رواه هو ولم يروه غيره، لينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه، قُبل ما انفرد به ... فإن كان المنفرد به، غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده: استحسنّا حديثه ذلك ولم نحطّه إلى قبيل الحديث الضعيف).

فالجملة الأولى يدلّ ظاهرها على إذن ابن الصلاح بمباشرة الحكم على الأحاديث، والنظر في ما يقوّي وما لا يقوّي. ويدلّ ظاهر الجملة الثانية على موافقة ابن الصلاح على النظر والبحث في تفرّد الرواة بالرواية، وفي درجات ضبطهم، ومخالفاتهم لمن هم أولى بالرواية منهم. إلى غير ذلك ممّا يؤدي إلى الحكم بالتصحيح أو التحسين أو التضعيف.

المبحث الثاني
مناقشة المليباري فيما تقدم من أقواله وأدلته

يجدر بي قبل البدء في مناقشة أقوال المليباري، أن أشير إلى أنّ فكرة الوقوع في الخلل في مرحلة الرواية الثانية في المسيرة التاريخية لرواية الحديث، وهي عمدة استدلال ابن الصلاح فيما ذهب إليه، قد ناقشه فيها ابن حجر[١١]، -وهو ممن يغلّط ابن الصلاح في اجتهاده في هذه المسألة-، ووضّح أنّ عمدة ما احتجّ به ابن الصلاح، هو إخلال الرواة في المرحلة الثانية، بالشروط التي حرص عليها النقّاد في المرحلة الأولى، لكنّه (ابن حجر) مع ذلك، استخدم دليل ابن الصلاح هذا للردّ عليه، في كلامٍ نفيسٍ، مفاده أنّ كتب السنّة المعتمدة المشهورة، وتصحيحات العلماء المعتبرين للأحاديث، قد نقلت إلى زمن ابن الصلاح بأسانيد المرحلة الثانية، التي لا تخلو -حسب قول ابن الصلاح- من الخلل. فإن قَبلنا تصحيحات العلماء بهذه الأسانيد الطويلة، واعتمدنا أحاديثهم بأسانيدها ومتونها، خاليةً من التحريف والغلط، فلنُخْضِع ما لم يحكموا عليه من الأحاديث للدراسة، ولنحكمْ عليها بما يليق بها.

كما تضمّن ردّ ابن حجر كلاماً نفيساً في التفريق بين شروط الرواية في مرحلتي الرواية، وأن لا حرج من الأخذ بشروط الرواية في المرحلة الثانية؛ لأنّ رواية الأحاديث مشافهة، ليست كروايتها من كتاب. وليس هذا موضع بسط ذلك، إنّما المقصود هنا بيان سَبْق ابن حجر في تفصيل الكلام على المسيرة

التاريخية لرواية الحديث، وأنّ الذي يفهم منها خلاف ما بنى عليه ابن الصلاح موقفه في هذه المسألة.

وأمّا الردّ على المليباري فيما تقدّم من كلامه، فهو عندي في خمس نقاط:

النقطة الأولى: حَصْر المليباري منع ابن الصلاح من التصحيح والتحسين في نوعٍ واحدٍ من المؤلّفات الحديثيّة: وهي "الأجزاء" التي أُلّفت في زمن ابن الصلاح.

قال ابن الصلاح[١٢]: (إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها، حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنّا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته. فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح، بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنّه ما من إسناد من ذلك، إلاّ وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عَرِيّاً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان. فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها -لشهرتها-، من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك، إبقاء سلسلة الإسناد التي خُصّتْ بها هذه الأمّة، زادها الله تعالى شرفاً).

وقال أيضاً[١٣]: (ثمّ إنّ الزيادة في قدر الصحيح على ما في الكتابين، يتلقاها طالبها ممّا اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث، كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم، منصوصاً على صحّته فيها.

ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي، وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره. ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمّةٍ لمحذوف، أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين، وكثيرٌ من هذا موجود في "الجمع بين الصحيحين" لأبي عبدالله الحميدي).

وقال أيضاً[١٤]: (الثامنة: إذا ظهر بما قدّمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة، فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك، إذا كان ممّن يسوّغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لذي مذهب، أن يرجع إلى أصلٍ قد قابله هو أو ثقةٌ غيره، بأصولٍ صحيحة متعدّدة، مروية بروايات متنوعة، ليحصل له بذلك -مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف- الثقةُ بصحّة ما اتفقت عليه تلك الأصول. والله أعلم).

يفهم من كلام ابن الصلاح أمورٌ كثيرة، يأتي الكلام عليها في مواضعه إن شاء الله، غير أنّي أريد أن أبرز في هذه النقطة، ما يوضّح معنى الأجزاء عند ابن الصلاح، فأقول وبالله التوفيق:

يتضمّن كلام ابن الصلاح نوعين من الكتب:

النوع الأول: الكتب المعتمدة المشهورة، وقد جعلها ابن الصلاح على قسمين: أحدهما: كتب اشترط مصنّفوها إخراج الأحاديث الصحيحة فيها، مثل صحيحي البخاري ومسلم، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبّان، وكتب المستخرجات.

والقسم الآخر: كتبٌ معتمدةٌ مشهورةٌ، لكن لم يشترط مصنّفوها إخراج الأحاديث الصحيحة، بل جمعوا فيها الصحيح والحسن والضعيف، ككتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي.

والنوع الثاني: هو "الأجزاء" الحديثيّة وغيرها. ذكره ابن الصلاح في مقابل الكتب المعتمدة المشهورة. وهو موضوع هذه النقطة. فقد فهم المليباري أنّها الأجزاء المؤلفة في زمن ابن الصلاح، وأقام بحثه كلّه على ذلك، ولا أدرى من أين جاء بهذا الفهم، فابن الصلاح

لم يتعرّض إلى زمن تأليف الأجزاء، بل محور كلامه عن مظانّ وجود الحديث الصحيح، لذا عرّف بأنواع الكتب ليصل إلى وجود الحديث الصحيح في بعضٍ منها.

فإذا كانت الكتب المعتمدة المشهورة، -وقد سمّى ابن الصلاح بعضها كما تقدّم- قد أُلّفت في عصر الرواية الأولى، فمن الأنسب إذن أن يكون مرادُهُ من "الأجزاء": الأجزاءَ الحديثيّة المؤلّفة في عصر الرواية الأولى ذاتها، لكنّها لم تحظ بالتداول الكافي لتشتهر وتُعتمد، كما في النـــوع الأول. فهذه في مقابِل تلك. وقول ابن الصلاح "في هذه الأعصار"، متعلق بزمن المنع من الحكم على الحديث، لا بزمن تأليف الأجزاء.

والأجزاء قديمة التأليف، لم يبدأ تأليفها في زمن ابن الصلاح: يقول الكتّاني بعد أن عرّف الأجزاء[١٥]: (وهي كثيرة جداً). وسمّى عدداً منها، من تصنيف أبي عاصمٍ النبيل الضحّاك بن مخلد (توفي في سنـــة اثنتي عشرة ومائتين)، والحسن بن عرفة (توفي في سنة سبع وخمسين ومائتين)، وأحمد بن الفرات الضبّي (توفي في سنة ثمان وخمسين ومائتين)[١٦]، ونقل الكتاني عن الذهبي قوله في جزء أحمد هذا[١٧]: (وجزؤه من أعلى ما يسمع اليوم). وسمّى غيرهم ممّن تقدمت سنوات وفياتهم.

كما سمّى حاجي خليفة[١٨] عدداً غير قليـــل من الأجزاء الحديثيّة قديمة التصنيف، منها: جزء أبي عبد الرحمن السلمي يحيى بن حمزة الحضرمي (ت ١٨٣هـ)، وجـــزء نعمان بن عبد السلام التيمي الأصبهاني، (ت ١٨٣هـ)، وجزء محمد بن عاصم المعافري، (ت ٢١٥هـ)، وجزء أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني (ت ١٣١هـ)، وجزء لُوَين محمد بن سليمان المصّيصي (ت ٢٤٥هـ)[١٩]، وغيرهم كثير.

وجميع هذه المؤلفات من النوعين السابقين، مشهورة أو غير مشهورة، قد انتقلت إلى زمن ابن الصلاح بأسانيد المرحلة الثانية التي لا تخلو من الخلل، فأمّا الصحيحان وبقية الكتب المعتمدة المشهورة، فسالمـــة من التبديل والتحريف، بشهرتها. وأمّا الأجزاء وغيرها من الكتب غير المعتمدة وغير المشهورة، فواضح من كلام ابن الصلاح أنّه يرى عدم صلاحيتها للدراسة، لكونهـــا لم تحظ بالشهرة الكافية لتسلم من التبديل والتحريف، نتيجةً للخلل الواقع في أسانيد مرحلة الرواية الثانية. فكيف تُدرس أسانيدُ لا يطمئنّ إليها؟ ولم يراع رجالها شروط الصحّة المطلوبة؟ واحتمال التصحيف والتحريف موجود؟

نعم، ينطبق كلام ابن الصلاح علـــى الأجـــزاء والمشيخات وغيرها مما أُلِّف في زمنه، وجَمَعَ أحاديث لم ترد في الكتب المعتمدة المـــشهورة، لكـــن قَـــصْرُ المليباري كلامَ ابن الصلاح عليها فقط، غير مناســـب، لكون الأجزاء من المؤلفات المتقدمة زمناً.

والنقطة التالية متعلّقة بهذا المعنى، ومرتبطة به.

النقطة الثانية: لمّا قرر المليباري أنّ مراد ابن الصلاح من "الأجزاء" هو المصنفات التي صنّفت في زمن ابن الصلاح، كان لا بدّ عنده من تفسير "وغيرها"، بالمؤلفات الأخرى التي انتشرت في زمن ابن الصلاح، في عصر الرواية الثاني، من المشيخات ومعاجم الشيوخ والفهارس والأثبات.

وبالمقابل إذا فسّرنا مراد ابن الصلاح من "الأجزاء" بما ألف في عصر الرواية الأولى، فإنّ ذلك يدعونا إلى تفسير "وغيرها"، بمؤلفات أخرى كانت في عصر الرواية الأولى، وما أكثرهـــا، ومنها: كتب الفوائد والأمالـــي والأفراد والغرائب والجوامع والمصنفات ...، بل وفي كتب السنن والمسانيد ما لم يشتهر، فلا يصحّ القول إنّ كلّ ما أُلِّف قديماً في مرحلة الرواية الأولى، يمكـــن اعتباره كتاباً معتمداً مشهورا.

فإذا غلّطنا المليباري في قَصْره المراد من "الأجزاء" على ما أُلّف في زمن ابن الصلاح، كان من الـــلازم تغليطه في قَصْر المراد من "وغيرها" على ما سمّاه من المؤلفات في زمن ابن الصلاح.

وممّا يدلّ على ذلك ويبيّنه: أنّ ابن الصلاح جعل لشهرة الكتاب أهميةً كبيرة، ودوراً أساساً في سلامة المادّة العلميّة الواردة فيه، من الأسانيد والمتون وأقوال

العلماء. بل إنّه قدّم شهرة الكتاب في إثبات المعلومات على الإسناد. قال ابن الصلاح: (فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها -لشهرتها، من التغيير والتحريف ...).

فقوله: (يؤمن فيها -لشهرتها-، من التغيير والتحريف) يبيّن أنّ الكتاب المشهور، غنيّ بشهرته عن الأسانيد. فإن وقع رواةُ الكتبِ المشهورة في تصحيفٍ أو تحريفٍ، كان لشهرة الكتاب، وكثرة تداوله بين المشتغلين بالعلم، وتعدّد نُسَخه، دورٌ في كشف هذا التحريف والتصحيف. أمّا إن وقع رواةُ الكتاب غير المشهور في الغلط، فلا يُقْدر على اكتشاف هذا الغلط، لعدم تداوله بين أهل العلم، ولقلّة نُسَخه، ومن ثمَّ فإنّه يتعذّر الحكم على إسنادٍ وقع فيه الخلل والخلط.

وبالنظر في كتب الفهارس والأثبات نجد العدد الكثير من المؤلفات الحديثية، يقطع الباحث بكونها غير مشهورة، مع كونها مؤلّفة في عصر الرواية الأول.

وقد سمّى ابن الصلاح عدداً من الكتب المعتمدة كما تقدم في الفقرة السابقة، وهو عدد قليل إذا ما قوبل بالكثرة الكاثرة من المؤلفات الحديثية.

النقطة الثالثة: ضرب المليباري المثل بثلاثة أحاديث طويلة الأسانيد[٢٠]، امتدّت أسانيدها لتصل إلى زمن ابن الصلاح، بل تجاوزته لتصل إلى زمن شمس الديـن الذهبي، المتأخر عن ابن الصلاح أكثر من مائة سنة، انتقاها من كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، ومن كتاب "سير أعلام النبلاء" للذهبي، ليدلّل على تساهل الرواة في المرحلة الثانية. (في الأول أحد عشر راوياً، وفي الثاني اثنا عشر راوياً، وفي الثالث ثمانية رواة). ثمّ قام بدراستها وبيان الغلط فيها. وقد أتقن ذلك وأجاده، وبيّن أنّ مدار هذه العلل في هذه الأسانيد، قائم على إخلال الرواة في المرحلة الثانية بشروط الرواية الصحيحة، ثمّ إنّه بعد ذلك عمّم سبب الضّعف في هذه الأحاديث الثلاثة على جميع الأحاديث الواردة في الأجزاء، ثم عمّم ذلك على جميع المؤلّفات في زمن ابن الصلاح.

ويرجع الغلط في كلام المليباري على الأحاديث الثلاثة، إلى ثلاثة أمور:

الأوّل: بيّن المليباري أنّ سبب ضعف الأحاديث الثلاثة، يعود إلى سماع التلاميذ من الشيوخ وهم في أسنانٍ صغيرة، لا يعتدّ بها عند تحمّل الحديث.

وهذا وإن كان صحيحاً في الأحاديث الثلاثة، إلاّ أنّه لا يمكن القول بأنّ جميع المجالس العلميّة في رواية الحديث كانت تقتصر على هؤلاء الصبيان، خاليةً من الكبار الذين تأهّلوا للسماع من الشيوخ، فإنّ هذه المجالس كانت تضمّ الكبار والصغار، يسمع الكبار لأنفسهم، ويحرصون على علو الإسناد لصبيانهم. وكثيرٌ من السماعات على الكتب المخطوطة، احتوت على سماعات الكبار والصغار، وربّما كانوا من أسرة واحدة.

الثاني: ما نقله المليباري عن الذهبي أنّه قال[٢١]: (وأعلى ما يقع لنا ولأضرابنا في هذا الزمان من الأحاديث الصحيحة المتّصلة بالسماع، ما بيننا وبين النبي ﷺ، اثنا عشر رجلاً، وبالإجازة في الطريق أحد عشر، وبضعفٍ يسيرٍ غير واهٍ عشرة). وهذا الكلام محرّرٌ في غاية الدقّة والإتقان، ويفهم منه أنّ الأسانيد في عصر الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)[٢٢]. فيها العالي والنازل، وفيها الصحيح، وفيها الضعيف المنجبر. فبالنظر إلى الحديث من حيث اتّصاله: فما كان عالياً فالضعف إليه أقرب، للتسامح في الإجازات بالرواية والسماع، وما كان نازلاً فالغالب عليه صحّة السماع، أو خلوّه من الإجازة. فالصحّة موجودة إذن، وتعميم الغلط في جميع الأسانيد غير صحيح.

فلِمَ لَمْ يقبل المليباري من الذهبي كلّ كلامه؟ وفيه التصريح بوجود أحاديث صحيحة مروية بأسانيد ممتدّة إلى عصره، متضمّنة رواةً من مرحلتي الرواية؟

ولعلّ فيما أورده العراقي[٢٣] في ردّه على ابن الصلاح، أنّ عدداً من العلماء معاصرين لابن الصلاح قد

صحّحوا بعض الأحاديث، ردّاً على تعميم المليباري، بوجود الخلل في جميع الأسانيد إلى عصر ابن الصلاح، فإنّها أحاديث تمرّ بمرحلتي الرواية.

ولعلّ في نقل ابن كثير في كتابه "اختصار علوم الحديث"[٢٤]، عن المقدسي أنّه صحّح أحاديث كثيرة في "الأحاديث الجياد المختارة"، ردّاً مماثلاً لردّ العراقي، فإنْ ذكر المليباري ثلاثة أحاديث بيّن ضعفها، فهؤلاء العلماء قد صحّحوا هذه الأحاديث، وهي جميعاً تمرّ بمرحلتي الرواية، فإمكانية التصحيح إذن موجودة.

وممّا يبطل تعميم المليباري أيضاً، أنّ الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء"، وهو المصدر ذاته الذي اقتبس المليباري منه حديثين، قد حكم بالصحّة على أحاديث كثيرة، طويلة الأسانيد، أنتقي منها ثلاثة أحاديث:

أوّلها[٢٥]: قال الذهبيّ: (أخبرنا أحمد بن إسحاق أخبرنا الفتح بن عبد السلام أخبرنا محمد بن عمر وأبو غالب محمد بن علي ومحمد بن أحمد الطرائفي قالوا أنبأنا أبو جعفر محمد بن أحمد أنبأنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن حدثنا جعفر بن محمد حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي حدثنا بقية حدثني صفوان بن عمرو حدثني سليم بن عامر "عن" جبير بن نفير أنّه سمع أبا الدرداء وهو في آخر صلاته، وقد فرغ من التشهد، يتعوذ بالله من النفاق، فأكثر التعوذ منه، فقال جبير: ومالك يا أبا الدرداء أنت والنفاق؟ فقال: دعنا عنك، دعنا عنك، فوالله إنّ الرجل ليقلب عن دينه في الساعة الواحدة فيخلع منه. إسناده صحيح).

وثانيها[٢٦]: قال الذهبيّ: (أخبرنا أحمد بن هبة الله أنبأنا عبد المعز بن محمد أخبرنا زاهر بن طاهر أخبرنا أبو صالح المؤذن أخبرنا محمد بن محمد الزيادي أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى البزاز حدثنا عبد الرحمن بن بشر حدثنا بشر ابن السري حدثنا حنظلة بن أبي سفيان عن سالم عن أبيه أنه طلق امرأته وهي حائض فأمره النبي ﷺ أن يراجعها. هذا حديث صحيح الإسناد).

وثالثها[٢٧]: قال الذهبيّ: (أخبرنا أبو عبد الله بن جابر المقرئ سنة أربع وثلاثين وسبعمائة أخبرنا محمد بن أحمد بن حيان بتونس سنة سبع عشرة حدثنا أبو عبد الله ابن الأبار حدثنا أبو عامر نذير بن وهب بن لبّ الفهري بقراءتي حدثنا أبي أبو العطاء حدثنا أبي القاضي أبو عيسى لبّ بن عبد الملك بن أحمد حدثنا أبو مروان حدثنا علي بن عيسى الجذامي صاحب الصلاة حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين الإلبيري في كتاب "أدب الإسلام" حدثني الفقيه إسحاق بن إبراهيم الطليطلي عن أحمد بن خالد عن ابن وضاح عن ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن إسماعيل عن قيس عن جرير قال: قال رسول الله ﷺ: لا يرحم الله من لا يرحم الناس.

هذا حديث صحيح، وقع لنا نازلاً بسبع درجات عمّا أخبرنا ابن أبي عمر وغيره إجازة، قالوا: أخبرنا عمر بن محمد أخبرنا هبة الله بن محمد أخبرنا محمد ابن محمد بن غيلان أخبرنا أبو بكر الشافعي حدثنا محمد ابن شداد حدثنا يحيى القطان عن إسماعيل بهذا).

الثالث: أنّ الخلل الذي ذكره المليباري في الأسانيد الثلاثة، قد أدّى إلى الخلل في جميع المؤلفات في زمن ابن الصلاح، فلازمه أن يؤدّي إلى الخلل في جميع الروايات، بما فيها الواردة في المؤلفات القديمة جميعاً، مشهورة أو غير مشهورة، لأنّها نقلت إلى زمن ابن الصلاح بمثل هذه الأسانيد التي وقع فيها الخلل، فإنْ قيل: إنّ المشهورة تغني شهرتُها عن اعتماد الأسانيد، فما الذي يقال عن الكتب غير المشهورة؟

وبهذا يتبيّن لنا أنّ المليباري أخطأ عندما عمّم نتيجة بحثه في الأسانيد الثلاثة، ليشمل الضعف جميع الأسانيد في المرحلة الثانية، وأخطأ أيضاً عندما ترك تعميم هذه النتيجة على الأحاديث الواردة في مؤلفات المرحلة الأولى (مرحلة الرواية)، مما ليس موجوداً في كتابٍ مشهورٍ، وما انتقلت هذه المؤلفات إلى زمن ابن الصلاح، إلاّ بأسانيد المرحلة الثانية.

النقطة الرابعة: دعم المليباري وجهة نظره بجملتين نقلهما عن ابن الصلاح، رأى فيهما تأييداً لما توصل إليه، من تجويز ابن الصلاح النظر في التصحيح والتحسين إلاّ من نوع خاص من الأحاديث، وهاتان الجملتان هما:

- قول ابن الصلاح في بيان تقوية الحديث الضعيف وارتقائه[٢٨]: (وهذه جملة تدرك تفاصيلها بالمباشرة والبحث).
- وقوله في الحديث الشاذ[٢٩]: (إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما ينفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. فإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنّما هو أمرٌ رواه هو ولم يروه غيره، لينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به ... فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرّده: استحسنّا حديثه ذلك، ولم نحطّه إلى قبيل الحديث الضعيف).

أقول: إن كان كلام ابن الصلاح في هاتين الجملتين على ما فهمه المليباري، فهو معارض لأقواله الصريحة الآتية، وفي هذه الحالة إمّا أن ننسب التناقض لابن الصلاح، أو نذهب لتأويل كلامه هنا، ونحمله على غير ما حمله المليباري، وهذا هو الأَوْلى؛ لأنّ تأويل القول المحتمل، أوْلى من دفع القول الصريح. وأنسب ما يمكن أن نتأوّل به الجملتين المذكورتين، أن نقول: إنّ ابن الصلاح يريد حكاية مناهج علماء الحديث، وكيفيّة تعاملهم مع الأحاديث في مختلف الحالات، فكتابه قائم على ذلك، لا أنّه يريد ذلك لنفسه، أو لعلماء عصره، -وهذا في غاية الإنصاف-، فإنّه قد قرّر في مواضع عدّة، -سيأتي الكلام عنها إن شاء الله- كيف الحصول على الحديث الصحيح.

ويؤيّد هذا التأويل، أنّ ابن الصلاح -في مبحث الحديث الشاذ-[٣٠]، نقل تعريفه عن الشافعي وأبي يعلى الخليلي والحاكم، ورجّح قول الشافعي على قوليهما، ولمّا ناقش أقوالهم قال كلمته المتقدمة، وقول ابن الصلاح في آخر هذا التحرير والبيان: (فخرج من ذلك أنّ الشاذ المردود قسمان: ...)، فهذا يبيّن أنّ ابن الصلاح لا يبدي رأيه الخاصّ، وإنّما يحكي أقوال الأئمّة. والله أعلم.

النقطة الخامسة: كتب المليباري بحثه، ودافع عن ابن الصلاح، وتوصّل إلى ما توصّل إليه، ليجنّب ابنَ الصلاح التناقضَ[٣١]. وهو حرصٌ جيّد، لكن ترتّب عليه، أن غلّط عشرات العلماء في أفهامهم، وهذا غير مقبول، فابن الصلاح ليس معصوماً، والغلط في الاجتهاد مغتفر، بل إنّ الاجتهاد يدلّ على رجاحة العقل وسموّ التفكير، أمّا الغلط في الفهم، فهو قصور وبلادة، وهما مستبعدان جدّاً عن علماء الأمّة، خاصّة إذا علمنا أنّ هؤلاء العلماء هم المحقّقون المدقّقون في علوم السنّة وغيرها في عصورهم، وقد تلقّتهم الأمّة بالرضى والقبول.

وقد سمّى المليباري النووي في موضع، ثمّ ذكره وذكر زين الدين العراقي، وابن حجر العسقلاني في موضع آخر، فذكر أقوالهم، ثمّ قال[٣٢]: (وقد تبع هؤلاء الأئمّةَ في هذا، كلُّ من جاء بعدهم، وسلكوا مسلكهم، واقتفوا طريقهم، وساروا على أسلوبهم، وأصبح ما ذكره الإمام النووي أمراً مسلماً لديهم). ولم يسمّ غير هؤلاء العلماء، الذين رفض كلامهم جملةً وتفصيلاً، وغلّطهم في فهم كلام ابن الصلاح.

وقد جمع عبد الرزاق الشايجي[٣٣] هؤلاء العلماء، فبلغوا ستّة عشر عالماً، منهم ابن كثير والبلقيني وابن جماعة والسخاوي وأحمد محمد شاكر.

ولا أدّعي العصمة لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ، والغلطُ جائز على أفراد علماء الأمّة، لكنّ تغليط العلماء يحتاج إلى تأنٍّ وتفكيرٍ، ويتطلّب بيّناتٍ ودلائل واضحات. لا سيّما وأنّهم المحقّقون البارعون، وهم الأقرب زمناً إلى ابن الصلاح، والأقدر لغة على فهم مدلولات كلامه.

والعلماء جميعاً لم يسلكوا في مواقفهم من ابن الصلاح مسلك التقليد، يدلّ على ذلك ردود بعضهم على

بعض، وتعقّبات المتأخّرين منهم على المتقدّمين. ثمّ ما الحاجة لهذا التقليد في هذه المسألة وعبارات ابن الصلاح، وهي الآتية في القسم الثالث، في غاية الوضوح والدلالة؟

ومن الأمثلة على أقوال العلماء التي تنفي القول بالتقليد، ما نقله العراقي عن ابن جماعة بعد أن ذكر كلام ابن الصلاح على كتاب الحاكم، قال العراقي(٣٤): (وقد تعقّبه بعض من اختصر كلامه، وهو مولانا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، فقال: "إنّه يُتتبّع ويحكم عليه بما يليق بحاله، من الحسن أو الصحة أو الضعف". وهذا هو الصواب. إلاّ أنّ الشيخ أبا عمرو -رحمه الله-، رأيه أنّه قد انقطع التصحيح في هذه الأعصار، فليس لأحدٍ أن يصحّح. فلهذا قطع النظر في الكشف عليه، والله أعلم). فقول ابن جماعة وتأييد العراقي له، مختلفان في دلالتهما عن قول النووي، وإن كانا يتّفقان معه على إثبات منع ابن الصلاح من التصحيح، فهذا ينفي القول بالتقليد.

المبحث الثالث

ذكر أقوال وعبارات تبين بوضوح موقف ابن الصلاح من مسألة التصحيح والتحسين

ورد في كتاب ابن الصلاح "علوم الحديث" عبارات كثيرة، يستفاد منها بيان موقفه من مسألة التصحيح والتحسين، كما يستفاد منها بيان طريقته في الحصول على الحديث الصحيح والحسن، وما من شكٍّ أنّ العلماء بنوا عليها ما فهموه عن ابن الصلاح ونسبوه إليه. وقد رأيت أنّ هذه الأقوال تندرج تحت مسلكين اثنين:

أوّلهما: عباراته الصريحة في كيفيّة معرفة الحديث الصحيح، وطريقة الحصول عليه.

وثانيهما: طريقته في التعامل مع بعض كتب السنّة المعتمدة المشهورة.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المسلك الأوّل: ذكر عبارات ابن الصلاح:

وجدت أربع عبارات في كتاب ابن الصلاح، تدلّ كلّ واحدة منها على منع ابن الصلاح من الاجتهاد في التصحيح والتحسين، وقد أشار المليباري إلى جملتين منها فقط، وذكر أنّ القائلين بمنع ابن الصلاح من التصحيح مطلقاً اعتمدوا عليهما. وأهمل ذكر بقية العبارات.

وهاتان الجملتان -على أهمّيتهما-، لم يُولِهما المليباري أيّ اهتمام، فإنّه لم يناقشهما، ولم يسْعَ للتوفيق بينهما وبين ما توصّل إليه من فهم كلام ابن الصلاح، بل إنّه ذكرهما في هامش بحثه(٣٥) مع دلالتهما الصريحة في المسألة!!

وهذه هي أقوال ابن الصلاح:

أوّلاً: قوله في الفائدة السابعة(٣٦): (وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح، إلى ما أخرجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك ...). وهذا القول نقله المليباري في هامش بحثه.

ثانياً: قوله في الفائدة الثامنة(٣٧): (إذا ظهر بما قدّمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة، فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك، إذا كان ممّن يسوّغ له العمل بالحديث، أو الاحتجاج به لذي مذهب، أن يرجع إلى أصلٍ قد قابله هو أو ثقة غيره، بأصول صحيحة متعدّدة مرويّة بروايات متنوعة، ليحصل له بذلك -مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف-، الثقة بصحّة ما اتّفقت عليه تلك الأصول، والله أعلم). وهذا القول نقله المليباري أيضاً في هامش بحثه، لكن أنهى نقله إلى قول ابن الصلاح: (وغيرهما من الكتب المعتمدة).

ثالثاً: قوله في الفائدة الثانية(٣٨): (فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة).

رابعاً: قوله(٣٩): (ثمّ إنّ الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين، يتلقّاها طالبها ممّا اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث،

كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم، منصوصاً على صحّته فيها، ولا يكفي في ذلك مجرّد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي، وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره، ويكفي مجرّد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرّجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمّة لمحذوف، أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين، وكثير من هذا موجود في "الجمع بين الصحيحين" لأبي عبد الله الحميدي).

هذه النصوص الأربعة، وردت في موضع الفصل والبيان، صرّح فيها ابن الصلاح ووضّح كيفيّة معرفة الصحيح والحسن من الأحاديث، عنده وعند علماء عصره. ولو أنّ المليباري أمعن النظر فيها، لأغنته عن الاجتهاد في توضيح كلام ابن الصلاح، ولمنعته من التسرّع في تغليط العلماء في أفهامهم.

ويمكن أن أسجّل أربع ملحوظات تعقيباً على هذه العبارات:

الملحوظة الأولى: أنّ ابن الصلاح تحدّث في هذه المواضع عن مصادر الأحاديث الصحيحة، وبيّن أنّها تؤخذ من مصدرين: أولهما: الصحيحان، ومثلهما الكتب التي اشترطت إخراج الأحاديث الصحيحة، ككتاب ابن خزيمة، وكتاب ابن حبان وكتب المستخرجات والجمع بين الصحيحين، بما فيها من زيادات وتتمّات. وثانيهما: نصوص العلماء المعتبرين السابقين على صحّة الأحاديث، وهو يريد بالعلماء السابقين علماء مرحلة الرواية الأولى، لقوله: (فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة). ولقوله: (منصوصاً على صحّته فيها). وقد سمّى عدداً من هذه الكتب المعتمدة المشهورة، كما في النقل المتقدّم عنه.

الملحوظة الثانية: لمّا ذكر ابن الصلاح كتب السنن: سنن أبي داود والنسائي والدارقطني، وهي من الكتب المعتمدة المشهورة، التي جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، بيّن أنّنا نعتمد صحّة ما نصّوا على صحّته فيها، وهنا لم يُشعر ابن الصلاح أنّ بإمكانه، أو بإمكان غيره، أن ينظر في أسانيد أحاديث هذه الكتب، ويحكم عليها بما يليق بها من صحّةٍ أو حسنٍ، وقد ترك هؤلاء العلماء أحاديث كثيرة في كتبهم دون حكم أو بيان، وهذا هو الموضع المناسب لذكر إمكانية التصحيح والتحسين لو كان ابن الصلاح يرى ذلك.

لكنّه –رحمه الله-، لم يفعل.

الملحوظة الثالثة: أقوال ابن الصلاح: (**إذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح**)، و(**انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن**)، و(**فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن**)، و(**الزيادة في قدر الصحيح على ما في الكتابين، يتلقّاها طالبها...**)، تدلّ كلّها بوضوح، على أنّ مراد ابن الصلاح عدم الخوض في التصحيح والتحسين في زمنه هو، (لاحظ قوله "الآن") وأنّ الأحاديث المقصودة بالمنع، هي الأحاديث التي لم ترد في كتب من اشترط إخراج الصحيح، أو التي لم ينصّ العلماء السابقون على صحّتها، ممّا ورد في الكتب التي تجمع بين الصحيح وغيره، من الكتب المتقدمة في زمن الرواية الأولى.

الملحوظة الرابعة: من الاقتباس المتقدّم في "ثانياً"، ومن قوله بالذات: (فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك، إذا كان ممّن يسوغ له العمل بالحديث، أو الاحتجاج به لذي مذهب، أن يرجع إلى أصلٍ قد قابله هو أو ثقة غيره، بأصولٍ صحيحةٍ متعدّدةٍ مرويّةٍ بروايات متنوّعةٍ، ليحصل له بذلك –مع اشتهار هذه الكتب وبُعْدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف، الثقةُ بصحّة ما اتفقت عليه تلك الأصول ...)، تتّضح لنا مهمة العالم كما يراها

ابن الصلاح في زمنه، وواضح أنّه لا يعطيه ولا يخوّله جواز النظر في التصحيح والتحسين، في أيّ نوع من الأحاديث، فهو منعٌ مطلق.

المسلك الثاني: وإضافة إلى ما تقدم من عبارات ابن الصلاح، فإنّه قد سلك في التعامل مع أحاديث كتابين شهيرين مسلكاً يدلّ على منعه من التصحيح مطلقاً، ويؤيّد مذهب القائلين به. وهما كتاب "السنن" لأبي داود السجستاني، وكتاب "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم.

أمّا كتاب أبي داود "السنن"، فقد نقل ابن الصلاح عن أبي داود نفسه أقوالاً في وصفه، نقل عنه قوله(٤٠): (ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه)، وقوله: (ما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بيّنته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض)، (وأنّه يذكر في كلّ باب أصحّ ما عرفه في ذلك الباب).

قال ابن الصلاح معقباً على أقوال أبي داود هذه، وواضعاً قاعدةً في كيفيّة التعامل مع أحاديثه(٤١): (قلت: فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحدٍ من الصحيحين، ولا نصّ على صحّته أحدٌ ممّن يميّز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنّه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره، ولا مندرج فيما حقّقنا ضبط الحسن به على ما سبق).

فابن الصلاح يبيّن أنّ الأحاديث التي يذكرها أبو داود مطلقةً، ويسكت عنها، وليست موجودةً في الصحيحين أو أحدهما، ولم يصحّحها عالمٌ معتبرٌ، فابن الصلاح في هذه الحالة، يحكم عليها حكماً عامّاً واحداً، فيجعلها جميعاً في درجة الحسن.

أقول: فلو كان ابن الصلاح يجوّز التصحيح والتحسين، لحكم على كلّ حديثٍ أخرجه أبو داود بما يليق به، من الصحّة أو الحسن. ولمَا قَبِل حكم أبي داود على ما سكت عنه بأنّه صالح: فإنّ أبا داود يسكت عن الحديث الصحيح والحسن، بل والضعيف ضعفاً يسيراً؛ لأنّه ألزم نفسه ببيان الأحاديث التي فيها وهنٌ شديدٌ فقط(٤٢).

فإن كان الحديث الذي سكت عنه أبو داود صحيحاً، أو ضعيفاً، فالحكم عليه بالحسن بناءً على قاعدة ابن الصلاح غير مناسب، وما يُظنّ بأحدٍ يرى إمكانيّة التصحيح والتحسين، أن يعمل بهذه القاعدة. وما لجأ إليها ابن الصلاح، إلاّ لكونه يمنع من التصحيح والتحسين، ولكونه يعتبر ذلك السكوت، حكماً صادراً عن عالمٍ معتبرٍ، في كتابٍ مشهورٍ معتمدٍ.

وينبغي أن نلاحظ هنا اهتمام ابن الصلاح بالبحث عن الحديث الذي سكت عنه أبو داود، إن كان في الصحيحين، أو صدر عليه حكمٌ من عالمٍ معتبرٍ، فإنّه يؤكّد لنا أنّ ابن الصلاح لا يعطي نفسه وعلماءَ عصره الحقَّ في إصدار الأحكام على الأحاديث، ولو كان ابن الصلاح يأذن لنفسه بالبحث والنظر، لما لجأ إلى الإسراع في التفتيش عن وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما، وكذلك في التفتيش إن كان أحدهم قد حكم على هذا الحديث بحكمٍ ما، فيقلّده ابن الصلاح، ثمّ إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فهل يعني ذلك أن يكون إسناد حديث أبي داود صحيحاً؟ وهذه تبيّن لنا أنّ غاية ابن الصلاح المنع من دراسة الأسانيد، والاكتفاء بما صدر عن العلماء المعتبرين من أحكام، فالعبرة عنده بالمتن لا بالإسناد.

وأمّا كتاب الحاكم "المستدرك على الصحيحين"، فقد قال فيه ابن الصلاح(٤٣): (... وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به، فالأَوْلى أن نتوسّط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمّة، إن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن، يُحتجّ به ويُعمل به، إلاّ أن تظهر فيه علّة توجب ضعفه). وهنا يؤكّد ابن الصلاح منهجه في اعتماد التصحيح: وهو الاقتصار على أقوال العلماء الآخرين، دون أن يتولّى الحكم بنفسه، فإن وافق أولئك العلماءُ الحاكمَ على التصحيح، فهو صحيح، وإن لم

يجـد ابن الصلاح لهم أقوالاً في التصحيح، فإنّه يُنْزل درجة تصحيح الحاكم إلى درجة الحسن، لتساهله في التصحيح، ولم يذكر ابن الصلاح أنّ بالإمكان أن يتولّى هو أو غيره دراسة أسانيد الحاكم، وإصدار الأحكام المناسبة عليها.

وينبغي أيضاً ملاحظة قول ابن الصلاح: (ولم نجد ذلك لغيره من الأئمة)، فإنّه يدلّ بوضـوح على منهـج ابن الصلاح، وهو البحث عن أقوال العلمـاء المعتبرين، دون النظر والبحث من قِبَل نفسه، وهو عين ما تقدّم في موقفه من كتاب أبي داود.

نتيجة البحث:

وبعد هذه الدراسة في أقوال ابن الصلاح وأقوال المليباري، ظهر لي النتائج الآتية:

١) أنّ ما قرّره العلماء المحقّقون من كون ابن الصلاح يمنـع من التصحيح والتحسين مطلقاً، هو القول الصحيح، وأنّ اجتهاده في هذه المسألة، لا ينقص من منزلته العلمية. وبالمقابل فإنّ ما ذهب إليه المليباري من القول بحصر منع ابن الصلاح من التصحيح والتحسين في كتبٍ مخصوصةٍ غير صحيح.

٢) أنّ ابن الصلاح استعاض عن الاجتهاد في التصحيح والتحسين، بالاعتماد على تصحيحات العلمـاء السابقين، إمّا بالنصّ منهم على الصحّة، أو بالإشارة إليها، وذلك بالسكوت عن الأحاديث وترك الكلام عنها. وهو ما يعتبر منهجاً خاصّاً سلكه ابن الصلاح في التعامل مع كتبٍ محدودةٍ.

٣) أنّ عبارات ابن الصلاح واضحة الدلالة على مراده، لذا مرّ عليها العلماء بعده، وفهموها على ظاهرها، ولم يحتاجوا إلى أدنى تعقيبٍ لإزالة أيّ إشكال يمكن أن يرد فيها.

٤) من منهج ابن الصلاح المتقدم في كيفية التعامل مـع كتابي أبي داود والحاكم، يمكن استنتاج أنّ قوله بعدم الجزم على الحديث بالصحة، معناه عنـده: الحكـم على الحديث بالحسن، وهو أدنى درجات القبول.

٥) أنّ أقوال ابن الصلاح منسجم بعضها مع بعض ولا تضارب فيها، ما دامت محمولة على ما فهمه العلماء عنه، أمّا إذا حملناها على المعنى الذي ذهب إليه المليباري فإننا نلاحظ فيها التعارض والاضطراب، والله أعلم.

والحمد لله ربَ العالمين

الهوامش:

---

(١) انظر سنة وفاة السيوطي: السيد الشريف محمـد بـن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، **الرسالة المستطرفة**، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني، مطبعة دار الفكر، دمشق، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤، (ط٣)، ص٨٤. وانظر أيضاً: خير الدين الزركلـي، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، **الأعلام**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (ط٤)، ج٣، ص٣٠١.

(٢) حمزة عبد الله المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمـام ابن الصلاح: دراسة نقديّة**، دار ابن حزم، بيـروت، (ط١)، وامتدّ كلامه من ص١١- ص٢٤.

(٣) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الـصلاح: دراسة نقديّة**، ص٢٤- ص٢٥.

(٤) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الـصلاح: دراسة نقديّة**، ص٢٤.

(٥) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الـصلاح: دراسة نقديّة**، ص٢٥.

(٦) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الـصلاح: دراسة نقديّة**، ص٢٦.

(٧) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الـصلاح: دراسة نقديّة**، ص١٠.

(٨) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الـصلاح: دراسة نقديّة**، ص٢٧.

(٩) عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابـن الـصلاح (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، **علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، (ط٣)، ص٣٤.

(١٠) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٧٩.

(١١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني

(ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ط٢)، ج١، ص٢٦٩- ٢٧٢.

(١٢) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٦.

(١٣) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢١.

(١٤) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢٩.

(١٥) الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرفة**، ص٨٦.

(١٦) **انظر سنوات وفياتهم على التوالي في**: ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٢٨٠، ١٦٢، ٨٣.

(١٧) الكتاني **الرسالة المستطرفة** ص٨٧.

(١٨) حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطنّي الرومي الحنفي، ملاّ كاتب الجلبي (ت١٠٦٧هـ/١٦٥٧م)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج١، ص٥٨٣-٥٩٠.

(١٩) انظر: سنوات وفياتهم على التوالي في ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص٥٨٩، ٥٦٤، ٤٨٥، ١١٧، ٤٨١.

(٢٠) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح**، ص١٨-٢٣.

(٢١) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح**، ص١٨. وقول الذهبي ثابت في: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، (ط٩)، ج٢٣، ص١٣٠.

(٢٢) الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص٢١. وخير الدين الزركلي، **الأعلام**، ج٥، ص٣٢٦.

(٢٣) زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ/ ١٤٠٤م)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: محمد راغب الطبّاخ، دار الحديث، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، (ط٢)، ص١٢-١٣.

(٢٤) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ٧٧٤هـ/ ١٣٧٤م، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، (ط٣)، ص٢٩.

(٢٥) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٦، ص٣٨٢.

(٢٦) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٨، ص٤٢١.

(٢٧) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٢٣، ص٣٣٨.

(٢٨) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٣٤.

(٢٩) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٧٩.

(٣٠) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٧٦ -٧٨.

(٣١) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح**، ص٢٥، ٢٩.

(٣٢) المصدر السابق، ص١٠، ص٣٣.

(٣٣) عبد الرزاق بن خليفة الشايجي. **مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة في علوم الحديث**، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٤هـ/١٩٩٩م، (ط١)، ص٣٠-٤٢.

(٣٤) زين الدين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ص١٩.

(٣٥) المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح**، ص٣٠.

(٣٦) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢٧. وانظر: المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح**، ص٣٠.

(٣٧) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢٩. وانظر: المليباري، **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح**، ص٣٠.

(٣٨) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص١٧.

(٣٩) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢١.

(٤٠) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٣٦.

(٤١) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٣٦.

(٤٢) وقد ذكر ابن حجر أنّ أبا داود يحتجّ بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب حديث صحيح، فهذا يعني أنّه يسكت عنه، بل إنّه قد يسكت عن أحاديث ذات وهن شديد. انظر: ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج١، ص٤٣٥، فما بعدها.

(٤٣) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢٢.